جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم ١٢٤٩

"منوال الاستغلال الزراعي المصري" واقعة، واتجاهات تعديله، وآثارها الاقتصادية

اعداد

دكتور عبد القادر رياب

اغسطس ١٩٧٩

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

" المحتويـــــــــات "

مقدمـــة : الصفحـــة

الفصل الاول : المنوال الحالى للاستغلال الزراعى وهيكل الانتاج والدخل الزراعـــى

تمهيـــد ١
المنوال الحالى للاستغلال الزراعى ٢
هيكل الانتاج والدخل الزراعـــى ١٠

الفصل الثانى : العوامل المحددة لمنوال الاستغلال الزراعى .. .. ..

تمهيـــد ١٤
العوامل المحددة لمنوال الاستغلال الزراعى على نطاق المزرعة ١٦
ـ الدورة الزراعية ١٦
ـ الدخل المزرعى من الزروع المختلفة ٢٤
ـ الربحية المزرعية من الزروع المختلفة ٢٩
ـ عامل الاكتفاء الذاتى ٣٣
العوامل المحددة لمنوال الاستغلال الزراعى على النطـاق القومـــى .. ٣٥
ـ توفير احتياجات السوق المحلى عن السلع الزراعية ٣٧
ـ توفير النقد الاجنبى ٤٠
العائد الاقتصادى من الانشطة الزراعية ٥١

الفصل الثالث : الاثار الاقتصادية التى يمكن أن تنجم عن تعديل المنـــوال الحالى للاستغلال الزراعى المصـــرى .. ..

تمهيـــد ٦٧
منوال الاستغلال الزراعى فى ظل هدف الاكتفاء الذاتـــى ٦٨
الاثار الاقتصادية المترتبة على زيادة مساحة المحاصيـــل البديلة للواردات على حساب مساحة القطن ٧٤
ـ الانتاج والدخل الزراعـــى ٧٧
ـ العمالة الزراعية وتوزيع الدخل الزراعى ٨٠
ـ الميزان التجارى الزراعـــى ٨٢
ـ الدخل القومـــــى ٨٦

الصفحة

— الاستهلاك من مياه الرى ٨٨
— أخـــرى ٩١
الآثار الاقتصادية المترتبة على زيادة مساحة المحاصيل البديلة للواردات على حساب مساحة المحاصيل التصديرية الاخرى .. ٩٧
— الانتاج والدخل الزراعـى ١٠١
— العمالة الزراعية وتوزيع الدخل الزراعى ١٠٣
— الميزان التجارى الزراعى ١٠٤
— الدخل القومـــى ١٠٥
— الاستهلاك من مياه الرى ١٠٥
— أخـــرى ١٠٧
منوال الاستغلال الزراعى فى ظل سياسة تشجيع الصـادرات الزراعيـــة ١٠٨
الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة زيادة الصادرات الزراعية ١١١
— الانتاج والدخل الزراعى ١١١
— العمالة الزراعية وتوزيع الدخل الزراعى ١١٢
— الميزان التجارى الزراعى ١١٣
— الدخل القومـــى ١١٣
— الاستهلاك من مياة الرى ١١٤
— أخـــرى ١١٤
موجز وتوصيـــات ١١٧
ملاحـــق
مراجـــع

مقدمـــــة

يتميز قطاع الزراعة المصرية بوزنة النسبى الكبير بين قطاعات الاقتصاد القومى لمـــا يساهم به فى الانتاج والدخل القومى ، فضلا عن ما يساهم به فى مجال العمالة وغـــيره من الاهداف التنموية . وعلى الرغم من ذلك فهناك الكثير من المؤشرات التى تشـــير الى تقلص دور الزراعة فى السنوات الاخيرة وخاصة من حيث المساهمة فى توفير احتياجـــات السوق المحلى من السلع الزراعية أو المساهمة فى توفير النقد الاجنبى ، وهما من أهـــم الاهداف الرئيسية الملقاة على عاتق قطاع الزراعة خاصة فى المراحل الاولى للتنميـــة الاقتصادية . وهذا ما يعزى بدوره الى محدودية رقعة الارض الزراعية ، وضعـــف معدلات النمو فى انتاجيتها ، ومن ثم عدم ملاحقة معدل النمو فى الانتاج الزراعـــى لمعدلات النمو فى السكان والطلب على السلع الزراعية ، مما ترتب عليه ظهور مشكلـــة الغذاء بأبعادها المختلفة سواء من حيث ارتفاع أسعار السلع الغذائية وخاصة السلـــع التى لاتحظى بنصيب من الدعم أو من حيث الضغط على ميزان المدفوعات نظرا لزيـــادة حجم وقيمة الواردات من السلع الغذائية ، بمعدلات تفوق معدل الزيادة فى قيمـــة الصادرات الزراعية كما أنه لم تحدث زيادة تذكر فى متوسط نصيب الفرد من السلـــع الغذائية حيث يكاد يكون ثابتا طوال العشر سنوات الاخيرة ، وبغض النظر عن ســـوء توليفه الوجبة الغذائية بالمقارنة بالدول الاكثر تقدما والتى تتميز بارتفاع مستويـــات التغذية بها .

هذا وبغض النظر عن أهمية وضرورة تنمية الموارد الزراعية ، وخاصة زيادة الرقعـــة الزراعية للتغلب على مثل هذه المشاكل ، فقد دفع الواقع الحالى الكثيرين من المسئولين

الاقتصاديين نحو التفكير فى تغيير نمط الاستغلال الحالى للموارد الزراعية من أجل تخفيف حدة هذه المشاكل والتغلب عليها . وهنا تختلف الاراء حول اتجاهات هذا التغيير فمنها ما يرى ضرورة توجيه الانتاج الزراعى نحو تحقيق الاكتفاء الذاتى وذلك بمعنى زيادة الانتاج من السلع الزراعية البديله للواردات ، ومنها ما يرى عكس ذلك وحجتهم فى ذلك أن زيادة الانتاج من السلع الزراعية البديلة للواردات لايمكن تحقيقه فى الوقت الراهن وفى ظل محدودية الرقعة الزراعية ، الا على حساب الانتاج من السلع التصديرية مما قد يترتب عليه ضآلة حصيلة البلد من النقد الاجنبى ، وهذا عكس ماتراه الاراء الاولى المؤيدة لسياسة الاكتفاء الذاتى .

ولهذا كان الهدف من هذه الدراسة هو تقدير الآثار الاقتصادية التى يمكن أن تترتب على تعديل المنوال الحالى للاستغلال الزراعى نحو أى من هذه الاتجاهات فى ضوء الاهداف القومية الملقاة على عاتق قطاع الزراعة ، وما يوجد بينه وبين القطاعات ، الاقتصادية الاخرى من علاقات تشابكية فضلا عن تقدير الاثار التى قد تنعكس على قطاع الزراعة نفسه سواء من حيث الانتاج والدخل الزراعى وتوزيعه بين السكان الزراعيين أو الاستهلاك من مياه الرى والطلب على العمل الزراعى ، ومستلزمات الانتاج الاخرى . فتغيير منوال الاستغلال الزراعى قد ينجم عنه تغيير فى قيمة الانتاج ، والدخل الزراعى نظرا لتباين قيمة انتاجية الارض الزراعية بتباين المحاصيل الزراعية ، الى جانب تباين احتياجاتها من مستلزمات الانتاج الزراعى ، كما قد ينجم عن ذلك أيضا تغيير فى توزيع

الدخل الزراعى بين السكان الزراعيين . كما أن تغيير هيكل الصادرات أو الواردات ، الزراعية قد لا تنحصر آثاره على قطاع التجارة الخارجية فقط بل قد تشمل أيضا بعض القطاعات الاقتصادية الاخرى وأهمها قطاع الصناعة ، اذ أن هناك بعض الحاصلات الزراعية التصديرية التى يتطلب تصديرها تجهيزها أولا من خلال بعض العمليات الصناعية ، وعلى رأسها القطن ، والأرز مما قد يترتب عليه تحمل المجتمع لتكلفة اضافية بخلاف تكاليف انتاجها بالمزرعة ، كما قد يحصل على بعض المنتجات الصناعية الاخرى بخلاف السلعة المصدرة . ومن ثم تهدف هذه الدراسة أيضا الى تقدير ما قد ينجم عن تعديل منوال الاستغلال الزراعى من تغيير فى الميزان التجارى الزراعى ، أو الدخل القومى للمجتمع كذلك تهدف الدراسة الى دراسة العوامل المحددة لمنوال الاستغلال الزراعى سواء على نطاق المزرعة أو على النطاق القومى بهدف التعرف على أولوية الانشطة الزراعية المختلفة من وجهة نظر الزراع ، وأولويتها بالنسبة لتحقيق الاهداف القومية ، وبالتالى التعرف على ما قد يوجد من تعارض بينهما تمهيدا لتحديد السياسات التى تساعد على توجيه الزراع نحو تحديد نمط استغلال مواردهم الزراعية بما يتفق وتحقيق الأهداف القومية .

وأخيرا يجدر الاشارة الى أن الهدف من الدراسة هو تحديد أفضل الاتجاهات نحو تعديل منوال الاستغلال الزراعى ، وليس الهدف منها تحديد ما يمكن أن يكون عليه منوال الاستغلال الزراعى فى السنوات القادمة ، اذ يأمل الكاتب تناول هذا الموضوع فى دراسة أخرى على ضوء ما قد تشير اليه هذه الدراسة من نتائج .

وتتضمن هذه الدراسة ثلاثة فصول يختص الاول منها بالتعرف على المنوال الحالي للاستغلال الزراعي ، والتغيرات التي طرأت عليه بالمقارنة بمثيله في السنوات السابقة أما الفصل الثاني فيتناول دراسة العوامل المحددة لمنوال الاستغلال الزراعي ، بينما يتناول الفصل الثالث تقدير الاثار الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عن تعديل نمط الاستغلال الزراعي في ظل بعض البدائل المختلفة .

الفصل الاول

المنوال الحالى للاستغلال الزراعى ، وهيكل الانتاج والدخل الزراعى

تمهيد :

يقصد بمنوال الاستغلال الزراعى نمط توزيع الارض الزراعية (وغيرها من الموارد الزراعية) بين الانشطة الزراعية المختلفة . ويهدف هذا الفصل من الدراسة الى التعرف على المنوال الحالى للاستغلال الزراعى المصرى ثم مقارنته بمنوال الاستغلال فى السنوات السابقة للتعرف على ما يكون قد طرأ عليه من تغيير ، فضلا عن التعرف على هيكل الانتاج ، والدخل الزراعى .

ومن المعلوم أن الارض الزراعية فى مصر تزرع بأكثر من محصول واحد خلال العام طبقا لانماط مختلفة من الدورات الزراعية ، ومن ثم فقد تختلف مساحة المحصول الواحد من عام الى آخر طبقا لما يسمح به نظام الدورة الزراعية (وكما سيشار الى ذلك فيما بعد) ولهذا ومن أجل التعرف على التغيرات التى طرأت على منوال الاستغلال الزراعى يفضل دراسة منوال الاستغلال الزراعى خلال فترة معينة من السنوات بدلا من الاعتماد على المنوال السائد خلال عام واحد كى يتثنى التعبير عن ما تسمح به الدورات الزراعية المختلفة لتوزيع الارض الزراعية بين مختلف المحاصيل الزراعية ، ومن أجل التعرف على الاتجاه العام للتغيرات التى طرأت على منوال الاستغلال الزراعى .

(١) المنوال الحالى للاستغلال الزراعى المصرى :

تقدر مساحة الرقعة الارضية المنزرعة خلال عام ١٩٧٧ بنحو ٥٧٩٥ ألف فدان كما يقدر التكثيف الزراعى بنحو ١٫٩١ خلال نفس العام حيث بلغت المساحة المحصولية حوالى ١١٠٩١ ألف فدان كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١) بالملحق .

وبدراسة توزيع الارض الزراعية بين مختلف الزروع النباتية خلال نفس العام تبين أن ، الفاكهة والقصب (وهما من المحاصيل المعمرة) تشغل ما يمثل حوالى ٩٫٩٪ من جملة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة خلال هذا العام ، حيث بلغت المساحة المنزرعة بهما نحو ٥٧١ ، ألف فدان يخص القصب منها نحو ٢٥٠ ألف فدان تمثل حوالى ٤٫٣٪ من جملة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة ، بينما يخص الفاكهة حوالى ٣٢١ ألف فدان أى ما نسبته ٥٫٦٪ من جملة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة خلال نفس العام . أما بالنسبة لباقى مساحة الرقعة الارضية المنزرعة والبالغة ٢٢٤ ، ألف فدان والتى تمثل نحو ٩٠٫١٪ من جملة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة فتشغل بالمحاصيل الحقلية التقليدية غير المعمرة (وكذلك القطن) والخضر الشتوية ، والصيفية ، والنيلية اذ تزرع بأكثر من محصول واحد خلال العام حيث تتعاقب الزروع الشتوية والصيفية والنيلية وراء بعضها البعض على نفس الرقعة من الارض الزراعية

وبالنسبة لتوزيع مساحة الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل الحقلية غير المعمرة والخضر بين مختلف الزروع النباتية فى كل من الموسم الشتوى ، والصيفى والنيلى يتبين أن ،

محصول البرسيم يشغل الجانب الاكبر منها خلال الموسم الشتوى حيث بلغت المساحة المنزرعة منه نحو ٢٩٤٨ ألف فدان تمثل نحو ٥ر٥٦٪ من جملة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل الحقلية غير المعمرة والخضر ، اذ بلغت المساحة المنزرعة بالبرسيم التحريش خلال عام ١٩٧٧ نحو ١١٥٨ ألف فدان تمثل نحو ٢ر٢٢٪ من جملة مساحة الرقعة الارضية التى تشغلها المحاصيل غير المعمرة فى نفس العام ، كما بلغت المساحة المنزرعة بالبرسيم المستديم فى نفس العام نحو ١٧٩٠ ألف فدان تمثل نحو ٣ر٣٤٪ من جملة مساحة نفس الرقعة الارضية السابقة ذكرها . جدول رقم (٢) . أما بالنسبة للقمح فيلى البرسيم من حيث الرقعة الارضية التى يشغلها حيث بلغت المساحة المنزرعة منه نحو ١٢٠٧ ألف فدان ، أى ما نسبته ٢ر٢٣٪ من جملة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة . ثم يلى القمح من حيث الاهمية كل من الفول ، والخضر الشتوى والشعير والكتان ، والعدس حيث بلغت بنسبة ما يشغله كل منها على الترتيب نحو ٢ر٦٪ ، ١ر٤٪ ، ٨ر١٪ ، ١ر١٪ ، ٩ر٠٪ من جملة مساحة نفس الرقعة الارضية المشار اليها سابقا وكما هو مبين بالجدول رقم (٢) . أما باقى الزروع الشتوية فتبلغ نسبة ما تشغله من الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة نحو ١ر٣٪ ، أما باقى مساحة هذه الرقعة الارضية والبالغ نحو ١ر٥٪ من مساحتها الكلية فيترك بورا دون زراعة خلال الموسم الشتوى ، وهو ما قد يعزى الى ترك بعض المساحات التى تشملها دورات القطن بورا دون زراعة خلال الموسم الشتوى خاصة فى مناطق الوجه القبلى التى تبكر بزراعة القطن .

أما بالنسبة لتوزيع هذه الرقعة الارضية والمنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة بين المحاصيل الزراعية المختلفة خلال الموسم الصيفى والنيلى فيتضح من الجدول رقم (٢) أن الذرة الشامى يأتى فى المرتبة الاولى من حيث المساحة التى يشغلها حيث بلغت المساحة المنزرعة منه خلال عام ١٩٧٧ حوالى ١٧٤٧ ألف فدان ، أى ما نسبته ٣٣ر٤٪ من جملة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة (بما فيها القطن) ، على حين يأتى القطن فى المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة ما يشغله من هذه الرقعة الارضية نحو ٢٧ر٣٪ من مساحتها الكلية والمساحة المنزرعة منه نحو ١٤٢٤ ألف فدان خلال نفس العام . أما الارز ، الصيفى والنيلى فبلغت المساحة المنزرعة منه نحو ١٠٤٠ ألف فدان تمثل نحو ١٩ر٩٪ من جملة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة . أما بالنسبة للخضر الصيفى والنيلى فبلغت المساحة المنزرعة منها خلال نفس العام نحو ٦٩٧ ألف فدان ، أى ما نسبته ١٣ر٢٪ من جملة مساحة هذه الرقعة الارضية ، بينما تبلغ نسبة ما يشغله كل من الفول السودانى والسمسم نحو ٠٠ر٧٪ ، ٠٠ر٨٪ من جملة مساحة نفس الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة . ومما سبق ومن الجدول السابق الاشارة اليه يتضح أن المساحة المحصولية الصيفية والنيلية تزيد فى جملتها عن جملة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة حيث بلغت نحو ٥٥٦٢ ألف فدان (بدون مساحة القصب) وهو ما يشير الى أن هناك نسبة تقدر بنحو ٥ر٦٪ من جملة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة تزرع بأكثر من محصول واحد خلال الموسم الصيفى والنيلى ، وغياب المساحات التى تترك بور ودون زراعة على عكس الحال فى الموسم الشتوى .

وبمقارنة توزيع الارض الزراعية بين مختلف الزرع النباتية خلال عام ١٩٧٧ بتوزيعها في السنوات السابقة يتبين وجود اتجاه عام نحو التوسع في المساحات المنزرعه من المحاصيل المعمره (بدون القطن) بمعدلات تفوق معدل التوسع في المساحات المنزرعه بالمحاصيل غير المعمره مجتمعه حيث زادت المساحات المنزرعه بالمجموعة الاولى من المحاصيل بنسبة ١١٥٪ في عام ١٩٧٧ عن ماكانت عليه في عام ١٩٦٢ بينما زادت المساحات المنزرعة بالمجموعة الثانية من المحاصيل بنسبة ٥٩٪ في عام ١٩٧٧ عندما كانت عليه عام ١٩٦٢ . هذا ويشير الجدول رقم (١) الى ان التوسع في المساحات المنزرعه بالمحاصيل المعمرة خلال السنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٧٧ قد اختص بالجانب الاكبر من الزيادة في مساحة الرقعة الارضية المنزرعه خلال نفس الفترة حيث تقدر الزيادة في مساحة الرقعة الارضية المنزرعة في عام ١٩٧٧ بنحو ٣٥٢ الف فدان عنها في عام ١٩٦٢ بينما بلغت الزيادة في مساحة الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل الزراعية المعمرة في نفس العام حوالى ٣٠٥ الف فدان عندما كانت عليه في عام ١٩٦٢ ، وهو مايعنى ان المحاصيل المعمرة قد اختصت بنحو ٦ر٨٦٪ من هذه الزيادة في مساحة الرقعة الارضية المنزرعة . هذا ولقد ترتب على ذلك زيادة نسبة ماتشغلة المحاصيل المعمرة من الرقعة المنزرعة من ٩ر٤٪ في عام ١٩٦٢ الى ٩ر٩٪ من مساحة الرقعة الارضية المنزرعه خلال عام ١٩٧٧ بينما تناقصت نسبة ماتشغله مجموعة المحاصيل غير المعمرة من الرقعة الارضية المتزرعه من ١ر٩٥٪ في عام ١٩٦٢ الى ١ر٩٠٪ في عام ١٩٧٧ كما هو مبين بالجدول رقم (١) .

وكذلك يتضح من الجدول رقم (٢) وجود تغيير ملحوظ في نمط توزيع الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة بين مختلف الحاصلات الزراعية الممثلة لهذه المجموعة من

المحاصيل فى المواسم الزراعية المختلفة خلال السنوات ١٩٦٢ — ١٩٧٧ — اذ يشير نفس الجدول الى تناقص مساحة و نسبة ما يشغله كل من الفول ، والشعير والحلبة والعدس والبصل الشتوى والترمس ، والحمص والثوم من الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة فى الموسم الشتوى بينما زادت المساحات المنزرعة من كل من الكتان ، والبرسيم والخضر وكذلك نسبة ما تشغله من الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة . وتتضح هذه الزيادة وبشكل جلى بالنسبة لمحصول البرسيم المستديم حيث زادت نسبة ما يشغله من هذه الرقعة الارضية من ٢٢٪ فى عام ١٩٦٢ الى ٣ر٣٤٪ خلال عام ١٩٧٧ . أما بالنسبة لمحصول القمح فيلاحظ عام عدم وجود تغيير جوهرى سواء فى المساحات المنزرعة منه أو نسبتها الى جملة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة كما يتضح ذلك من الجدول المشار اليه ومن الشكل رقم (١) . أما بالنسبة لتوزيع نفس الرقعة الارضية بين كل من الحاصلات الصيفية والنيلية غير المعمرة (بما فيها القطن) فيتضح من نفس الجدول تناقص مساحة ونسبة ما يشغله كل من القطن والفول السودانى والسمسم يقابلها زيادة المساحات المنزرعة من كل من الارز والاذرة والخضر وغيرها من المحاصيل الصيفية والنيلية وكذلك زيادة نسبة ما يشغله كل منها من الرقعة الارضية المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة على النحو الوارد بالجدول رقم (٢) وكما هو مبين بالشكل رقم (١) .

جدول رقم (١) توزيع الرقعة الزراعية المنزرعة بين كل من المحاصيل المعمرة ، والمحاصيل الحقلية غير المعمرة فى ج ٠ع٠م٠ فى السنوات ١٩٦١ ــ ١٩٧٧

السنوات	المساحة المنزرعة "الف فدان"	المساحة المنزرعة بالمحاصيل الحقلية المعمرة (عدا القطن)						المحاصيل الحقلية والخضر	
		المساحة المنزرعة بالقصب		المساحة المنزرعة بالفاكهة		جملة		الف فدان	%
		الفدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%		
١٩٦١		١١٢		١٣٨		٢٥٠			
١٩٦٢	٥٤٤٣	١٢١	٢ر٢	١٤٥	٢ر٧	٢٦٦	٤ر٩	٥١٧٧	٩٥ر١
١٩٦٣	٥٣٢٧	١٣٣	٢ر٥	١٥٢	٢ر٩	٢٨٥	٥ر٤	٥٠٤٢	٩٤ر٦
١٩٦٤	٥٣٦٩	١٣٤	٢ر٥	١٦٧	٣ر١	٣٠١	٥ر٦	٥٠٦٨	٩٤ر٤
١٩٦٥	٥٥١٦	١٢٩	٢ر٣	١٧٨	٣ر٣	٣٠٧	٥ر٦	٥٢٠٩	٩٤ر٤
١٩٦٦	٥٦٢٩	١٣٣	٢ر٤	١٩٥	٣ر٤	٣٢٨	٥ر٨	٥٣٠١	٩٤ر٢
١٩٦٧	٥٥٠٤	١٣٧	٢ر٥	٢٠٧	٣ر٨	٣٤٤	٦ر٣	٥١٦٠	٩٣ر٧
١٩٦٨	٥٥٨٩	١٥٦	٢ر٨	٢٢٥	٤ر٠	٣٨١	٦ر٨	٥٢٠٨	٩٣ر٢
١٩٦٩	٥٦٦٩	١٧٠	٣ر٠	٢٣٢	٤ر١	٤٠٢	٧ر١	٥٢٦٧	٩٢ر٩
١٩٧٠	٥٦٦٦	١٨٦	٣ر٣	٢٤٤	٤ر٣	٤٣٠	٧ر٦	٥٢٣٦	٩٢ر٤
١٩٧١	٥٦٥٣	١٩٣	٣ر٤	٢٤٩	٤ر٤	٤٤٢	٧ر٨	٥٢١١	٩٢ر٢
١٩٧٢	٥٦٨٥	٢٠٢	٣ر٦	٢٥٣	٤ر٤	٤٥٥	٨ر٠	٥٢٣٠	٩٢ر٠
١٩٧٣	٥٧١٥	١٩٨	٣ر٥	٢٥٨	٤ر٥	٤٥٦	٨ر٠	٥٢٥٩	٩٢ر٠
١٩٧٤	٥٧٣٧	٢٠٩	٣ر٦	٢٧٣	٤ر٨	٤٨٢	٨ر٤	٥٢٥٥	٩١ر٦
١٩٧٥	٥٧٩٣	٢١٧	٣ر٧	٢٨٥	٥ر٠	٥٠٢	٨ر٧	٥٢٩١	٩١ر٣
١٩٧٦	٥٩٠٠	٢٤٣	٤ر١	٣١٣	٥ر٣	٥٥٦	٩ر٤	٥٣٤٤	٩٠ر٦
١٩٧٧	٥٧٩٥	٢٥٠	٤ر٣	٣٢١	٥ر٦	٥٧١	٩ر٩	٥٢٢٤	٩٠ر١

المصـــدر : حسبت من الجدول رقم (١) بالملحـــق